نصائح قانونية

منشور مساعد لمعرفة الحياة الإجتماعية والزواج والفراق والطلاق والشراكة المسجلة

بالتعاون مع

مركز المرأة المستقل

afz

مكتب المرأة

Linz verändert

الناشر:
التحرير والنشر
المجلس البلدى لينز، مكتب المرأة
مكتب المحافظة القديم
هاوبت بلاتس1 ، 4041 لينز
Magistrat Linz, Frauenbüro
Altes Rathaus, Hauptplatz 1, 4041 Linz
النص وحقوق الطبع والنشر :مركز المرأة المستقل
Starhembergstraße 10/2, 4020 Linz
التصميم :جيرترووديه بلوخل
الطباعة :الخدمات الشخصية والمركزية
الطبعة الرابعة : 2016

الضمان القانوني:
إنّ جميع المعلومات الواردة في هذا الكتيب هي توجيه أولي فقط دون أدنى مسؤولية:
يُوصى بمشورة قانونية شخصية لتوضيح المعلومات.
لأن هذه المعلومات لا تُغني عن المشورة القانونية الشخصية.
حددى ميعاد لمناقشة المعلومات مجانا!
مجانية وسرية – من وإلى النساء.
مركز المرأة المستقل 6022000 /732

إنّ دعم المرأة في أوضاع ا لحياة الصعبة هو أحد المهام المتنوعة لمكتب المرأة في حالات الانفصال أو الطلاق . كثير اً ما تكون المعلومات المختصّة والقابلة للتحكم مفقودة ولا سيّما فيما يتعلق بالأساس القانونى . يعتبر الكتيّب دليل مساعد يقدّم الخطوط الإرشادية للوضع القانوني الحالى بالإضافة إلى الإرشادات القانونية . تساعد عناوين الاتصال والنصائح العملية النساء المتضررات على التعامل بشكل جيّد مع الأزمة."

إيفا شوبيسبرجر
عضو مجلس المدينة

عزيزتي القارئة:

ينبغي أن يقدّم هذا الكتيّب الدليلى التوجيهي الأوّلي فى" غابة القانون " . ويتم التعامل بطريقة موجزة مع النقاط الأساسية التي تنشأ فيما يتعلق بالحياة المشتركة أو الز واج أو الشراكة (المسجلة) لشخصين من نفس الجنس . ويولى اهتماما خاصا للتوابع القانونية المترتبة على الإنفصال والطلاق وحل الشراكة المسجلة.

هذا وقد اشرنا في النسخة الأخيرة 2013 إلى التجديدات التي أدخلها تعديل قانون حق الطفل وحق التسمية . أعرضنا في هذا الكتيّب أحكام القضاء المتغيرة في مجالات الحضانة وحقوق الاتصال ونشير إلى التغييرات المستقبلية من خلال إصلاح قانون الميراث 2017 .

جديد : في فصل مستقل يخصص الكتيّب تحت النقطة 2 " تقسيم المعاش التقاعدي الإختيارى " بين الوالدين.

يجب أن يمنحك المحتوى الذي تمّ جمعه الفرصة للتعرف على موضوع الزواج وقانون الأسرة، ويعالج أسئلة مثل : ما هي حقوقي؟ ما الذي يجب أن أهتم به؟ هل بإمكاني على سبيل المثال أن أقوم بالطلاق بشكل نهائي؟ بعلامة ! نشير إلى الأسئلة المتداولة بالأكثر ونشير أيضاً إلى المعلومات القانونية الخاطئة الشائعة.

هذا الكتيب لا يُستبدل النصيحة القانونية ولا ينبغي أن تُستبدل.

نتمنى أننا قد قدمنا عن طريق هذه الخطوط الإرشادية لمحة عن حقوقك وواجباتك.

فريق مركز المرأة المستقل

مركز المرأة المستقل
Starhembergstraße 10/2, 4020 Linz
تليفون : 0732602200
hallo@frauenzentrum.at
www.frauenzentrum.t
Afz Autonemes Frauenzentrum

الاستشارات بعد تحديد موعد!

للاتصال تليفونيا:

من الاثنين للجمعة من الساعة 9 إلى الساعة 12 ، الخميس من الساعة 1 ظهرا إلى الساعة 4 مساءًا

الإستشارات عن طريق الإنترنت : www.frauenzentrum.t

المحتوى :

1 الحياة المشتركة 7

2 لمحة :تقسيم المعاش التقاعدي بين الوالدين 11

3 قانون الزواج 12

1-3 الزواج 12

2-3 الإنفصال 14

1-2-3 الحصول على شقة منفصلة مؤقتاً 14

3-3 أنواع الطلاق 15

1-3-3 الطلاق بموافقة الطرفين 15

2-3-3 الطلاق نتيجة ضرر 16

3-3-3 الطلاق بسبب التفكك الأسري 17

4-3 محتوى الطلاق 20

1-4-3 حضانة عامة 20

2-4-3 الحضانة بعد الانفصال / الطلاق 21

3-4-3 الحق في الاتصال 23

4-4-3 مصاريف الأطفال (نفقة الأطفال) 26

5-4-3 نفقة الزوجة 27

6-4-3 تقسيم الممتلكات الزوجيّة والمدّخرات الزوجيّة والديون 29

4 الشراكة المسجلة 31

1-4 المبررات والآثار القانونية 31

2-4 الانفصال /حل الشراكة المسجلة . 32

3-4 محتوى ونتائج حل الشراكة المسجلة 33

5 التكاليف القضائية 35

6 تكاليف توكيل محامي 36

7 العنا وين المهمّة 41

1 الحياة المشتركة:

لا يعرف القانون النمساوي تعريف قانوني عام للحياة المشتركة . ووفقاً للسوابق القضائية، فإنّ الشراكة عبارة عن تشارك يشبه الزواج على المدى الطويل ويُفترض مُسبقاً وجود تشارك في السكن والجنس. يشير القانون النمساوي في الأساس إلى التعايش بين الأزواج من جنسين مختلفين ، بيد أن بعض تلك التي تنطبق على الحياة التشاركية تم توسيع نطاقها لتشمل شراكة من نفس الجنس .ومع بدء سريان مفعول القانون الاتحادي بشأن الشراكة المسجلة[1] (قانون الشراكة المسجلة) اعتباراً من 2010/1/1يمكن للشركاء من نفس الجنس أن يسجلوا شراكتهم . تذهب المشاركة المسجلة أبعد من كونها فقط

حياة تشاركية فمن جهة أخرى تمثل وجود قانوني يتناسب مع الأزواج من نفس الجنس (لمزيد من المعلومات حول" المشاركة المسجلة " أنظر صفحة 31 وما يليها).

مع ذلك بالكاد يغطي القانون الحياة المشتركة . فهناك إمكانية محدودة لإبرام عقود شراكة يُمكن فيها الاتفاق على جوانب الملكية والنفقة . وهذا أمر ضروري فمثلا عندما يقوم الشريكان معا في بناء منزل أو شراء شقة . من المستحسن أيضاً الاتفاق عندما يترك أحد الشركاء (غالبا المرأة) عمله أو يكون مضطرا إلى (أن يكون مضطرا إلى عمل جزئ) من أجل تربية الأطفال.

بدون هذا الإتفاق ليس للشريك أو للشريكة القائم بالأعمال المنزلية أي حق بالنفقة.

نصيحة : تجد معلومات عن التقسيم الإخيارى للمعاشات التقاعدية حتى للوالدين غير المتزوجين فى صفحة رقم11 .

لا يوجد حالياً أي حق قانوني في الميراث للشركاء . بتاريخ2017/1/1 دخل التعديل الذي ينص على تنظيم الإرث الاستثنائي للشركاء حيز التنفيذ . وبالتالي يرث الشريك/ة عندما :

- لا يوجد ورثة شرعيون مثل الأطفال، الزوج أو الزوجة أو شركاء مسجلون بعقد أو والدان أو إخوة ؛

[1] مفهوم "الشراكة المسجلة "هي واحدة من خلال الشراكة . قانون الشراكة المسجلة أنشأ مفهوماً قانونيا بشكل أصح وأوسع يمكن أن يُستغنى عن صياغة هذه المفاهيم على أساس الجنس.

- إذا كان الشريك أو الشريكة قد عاش مع الآخر المتوفى آخر ثلاث سنوات قبل وفاته في منزل مشترك (مالم تكن المعيشة معا غير ممكنة لأسباب صحية مثلا أو عدم الامكانية) .

نصيحة :ينبغي في الحياة المشتركة أن يكون التأمين المالي من أجل حالات الوفاة منفصلاً، بالإضافة إلى ذلك يوجد وصية التأمين على الحياة.

أين توجد التدابير القانونية للشراكة:

← بما يتعلق بحضانة الأطفال غير الشرعيين انظر الصفحة 20 وما يليه

← الإنجاب بمساعدة طبية للإنجاب في الحياة المشتركة . (مادة رقم 2 فى قانون التغيير لعام 2015).

← يوجد في قانون الإيجار حق الدخول بعد وفاة الشريك/ة . الشرط الأساسي هو أن يكونا قد سكنا سويا في هذه الشقة لمدة ثلاث سنوات على الأقل . وهذا القانون ساري أيضاً على الشركاء من نفس الجنس.

← من عام 2002 أصبح من الممكن للشركاء المتزوجين سواء من نفس الجنس أو من جنس مختلف الحصول على ملكية سكنية مشتركة بموجب قانون الإسكان . يفترض القانون معدل ثابت 50:50 .

نصيحة : في حالة اختلاف الأسهم المالية للشريكين (على سبيل المثال 20:80) يُوصى بعقد إضافى والذي ينظم معدل التوزيع في حالة الانفصال أو الوفاة . وبهذه الطريقة يُمكن تجنب النزاعات في وقت لاحق.

← قانون الضمان الاجتماعي العام هو إمكانية التأمين المشترك للشريك/ة ،عندما يكون بين الشريكين حياة أسرية لمدة لا تقل عن عشرة أشهر . ويقوم الشريك أو الشريكة بالإدارة المنزلية بدون مقابل ومن الممكن أن ينطبق التأمين المشترك أيضاً على الشركاء من نفس الجنس .

هذا التأمين المشترك مجاني إذا كان الشخص المؤمن عليه يعتني حالياً بطفل أو أكثر من الأطفال القصر الذين يعيشون في نفس الأسرة، أو أنه قام بالاعتناء بطفل في الماضي لمدة أربع سنوات على الأقل . يُرجى مراجعة التأمين الصحي الخاص بك.

← بموجب قانون التأمين ضد البطالة ، يحق للشريك غير العامل الحصول على إعانة عائلية لاستحقاقات البطالة المدفوعة . من فضلك استفسر من مكتب العمل.

← وفى حالة المساعدة الطارئة، يُدرج دخل الشريكين في حدود الدخل، وكثيراً ما يُخفق الصرف.

نصيحة: مع ذلك يُستحسن تقديم الطلب، لأن طلب الحصول على المساعدة في حالات الطوارئ سوف يقيّم كطلب تأمين مجاني إضافي في التأمين على المعاش.

← وفي الحالات الجنائية يحق للشريك أن يرفض الإدلاء بأقواله . وينطبق هذا أيضاً بعد انتهاء الشراكة . وهذا نفسه ينطبق منذ عام 2010 على الإدلاء بالأقوال في الدعاوى المدنية.

← في قانون الإرث : للاطلاع على حق الميراث غير العادي للشركاء، انظر الصفحة رقم 7 .

مبادئ التعويض عن الخدمة بعد فسخ الشراكة:

على عكس الطلاق، لا يطبق فسخ الشراكة أي قواعد خاصة لتقسيم الممتلكات أو التعويض عن استخدام الحقوق المتبادلة . وبالتالي فإنّ تقسيم الممتلكات وتعويض الاستحقاقات في المجتمع هو وفقاً لأحكام القانون المدني العام . وهذا صحيح بغض النظر عما إذا كان هذا الفسخ يتعامل مع شركاء من نفس الجنس أو من جنس مختلف.

إذا كانت العلاقة متباينة ولم يتم اتخاذ أي ترتيبات تعاقدية فيما يتعلق بعلاقات الملكية، ويفترض أن يُستحسن الشخص الذي يُمكنه أن يثبت بوضوح موقفه و إنجازاته . صاحب الشيء هو من يحصل عليه . المستأجر هو الذي في عقد الإيجار، ويجب على الشخص الآخر الخروج ، ولا يمكن لمن هو ليس مستأجراً في العقد أن يتسلم الشقة إلا بموافقة المالك .

ولا يمكن المطالبة بالإدارة المنزلية بعد فصل الحياة المشتركة . وهي تندرج تحت خدمات الراحة التي تم تحقيق الغرض منها، وبالتالي لا يمكن استردادها إلا إذا تم إبرام عقد خدمة.

حتى بالنسبة لنفقات الحياة اليومية (المواد الغذائية، الإيجار، تكاليف الخدمات وأيضاً تكاليف الاجازات في العطلة) فلا تعويض بعد الانفصال . فإذا كان

الشريك يتحمل، على سبيل المثال ، المصروفات الجارية والأموال التي تُستثمر غالباً في المنزل يجوز للشخص الذي دفع النفقات الجارية أن يطالب بالتعويض في حالة الانفصال.

نصيحة : مع ذلك انتبه إلى التقاسم العادل لتكاليف النفقات الجارية خلال الحياة المشتركة القائمة.

ما الذي يمكن استرداده في حال الانفصال؟

إذا استثمر أحد الشريكين المال في بناء المنزل الذي يملكه الآخر، لا يمكن استرداد هذا المبلغ إلا عن طريق غير المالك إذا كان هناك إيصالات مكتوبة . من المستحسن عدم تسليم المبالغ المالية نقد اً ولكن عن طريق التحويل وتحديد المرجع بوضوح . إذا قدم أحد الشركاء خدمات في بناء المنزل الذي يملكه الآخر، يمكنه المطالبة فقط بالحد الأدنى للأجور الجماعيّة مقابل خدمات العمل.

نصيحة : يُنصح في حالة الانفصال المطالبة بالتعويض.

تنبيه: لا يشارك الشريك/ة في الزيادة في قيمة المنزل أو الشقة إذا كان الآخر هو المالك الوحيد، يستطيع استرداد المال والأتعاب فقط.

- ! لايمكن تطبيق قانون الزواج حتى لو عاش الشخص حياة مشتركة لمدة ثلاث أو خمس أو عشر سنوات ليس هناك مساواة مع الزواج بعد مرور وقت معين.
- ! لا تُطبق أحكام حماية قانون الأسرة، كما في حالة تقسيم الممتلكات الزوجية بعد الطلاق فيما يتعلق بمكان الإقامة الزوجية.
- ! ينطبق خيار التقسيم الطوعي للمعاشات التقاعدية(الصفحة 11) أيضاً على الأب و الأم غير المتزوجين.

2 نصيحة ثانية : تقسيم المعاش التقاعدي الطوعي بين الوالدين:

تم إدخال التقسيم الطوعي للمعاشات التقاعدية في عام 2015 ، لتسديد أو على الأقل تخفيف خسائر المعاشات التقاعدية بين الوالدين خلال فترة رعاية الأطفال .يمكن تقسيم المعاش التقاعدي الطوعي بين الوالدين المتزوجين وغير المتزوجين بغض النظر عما إذا كان الوالدان يعيشان في نفس المنزل.

في السنوات الأربعة الأولى بعد الولادة يجوز لأحد الوالدين الذي لا يرعى ويخدم فى الغالب ويعمل (بالنسبة للولادات المتعددة) في السنوات الخمس الأولى أن يستقطع و ينقل ما يصل إلى 50% من رصيده الجزئي لحساب المعاش التقاعدي.

جديد :وفقاً لإصلاح المعاشات التقاعدية التي تجري مناقشتها حالياً في الحكومة، سيتم تمديد "معاشات التقاعد "من أربع إلى سبع سنوات في المستقبل. وسيكون هذا ممكناً بعد مدة أقصاها14 سنة بعد إصلاح مخطط التقسيم لجميع الأطفال معا.

تنبيه : مع الموعد النهائي لتسليم الطبعة الجديدة من النصائح القانونية لايزال مشروع إصلاح قانون المعاش التقاعدي غير متوفر بعد.

لا يجوز تجاوز الحد الأقصى السنوي لقاعدة الاشتراكات عن طريق تقسيم المعاش التقاعدى .لا يمكن تحويل اعتمادات المعاشات التقاعدية التي لا تنجم عن عمل مربح، مثل استحقاقات البطالة على سبيل المثال.

هام : يجب تطبيق تقسيم المعاش التقاعدي عندما يبلغ الطفل سبع سنوات ويتم نقل ذلك إلى

مؤسسة التأمين التقاعدية.

3 قانون الزواج:

3 –1 الزواج

ويبرر ذلك إبرام عقد ثنائي ملزم بين شخصين مختلفين في الجنس . والزواج يُجبر على التعايش الكامل والعيش المشترك والولاء واللقاء اللائق والمساعدة المتبادلة . يؤدي الالتزام بتقديم المساعدة إلى التزام متبادل في تقديم الدعم العقلي والجسدي في الحالات الصعبة (المرض، المشاكل المالية والمهنية وما إلى ذلك).

وتشمل الالتزامات الزوجية أيضًا الالتزام بمساعدة الزوج/ة الذي يرعى الأطفال بشكل مناسب.

ينبغي تصميم الحياة الزوجية المشتركة، ولا سيما الإدارة المنزلية، العمل، رعاية الأطفال بالاتفاق المتبادل (مبدأ المساواة في المشاركة).

تؤدي الإدارة المالية مراراً إلى خلافات بين الزوجين من حيث المبدأ . يتعين على الشريك/ة الذى لا يعمل إدارة أمور الأسرة المعيشية ويلتزم الآخر بالمساعدة .ومع ذلك لابد من الموازنة، فإلى أي مدى تبقى المساعدة معقولة إلى جانب العمل بدوام كامل، ومن ناحية أخرى ما هي أعباء الميزانية ورعاية الأطفال بالنسبة لشركاء الإدارة المنزلية.

! يجب النظر دائماً في الظروف الشخصية والأعباء المهنية . إذا كان كلاهما يعمل يمكن إيجاد توافق.

أستطلاع : قانون التسمية :

يُمكن للأطفال (وبالتالي في جميع العائلات) الحصول على اسم مزدوج باستخدام ألقاب والديهم كما ينص قانون 2013 بشأن تغيير حقوق الأطفال والتسمية . ثم تمنح الزوجين خيارات مختلفة للحصول على لقب مشترك . يُمكن أن يكون لقب الزوج كإسم مشترك كما كان سابقاً . ويمكن للزوج/ة أن يستبدل لقبه باللقب المشترك.

ما هو جديد هو أن الألقاب لكلا الزوجين يمكن الآن اختيارها كاسم مزدوج ويكون بين الإسمين شرطة . وعموماً، لايمكن أن يتألف الاسم المشترك للعائلة إلا من جزءين .يجب الإجماع على اختيار الاسم المزدوج للأسرة.

وإذا لم يتفق الزوج والزوجة على اسم مشترك للعائلة، فإنهما يحتفظان بأسماء أسرهم السابقة دون تغير .

أصبح بإمكان المتزوجين سابقاً تغيير إبتداءًا من 2013/4/1 ودخل التجديد المتعلق بالاسم القانوني حيّز التنفيذ في 2013/9/1 . و ينطبق هذا على الأطفال الذين وُلدوا قبل1 /4 / 2013 .

وينبغي أن يحدد اسم أسرة الطفل بشكل أساسي بالاتفاق المتبادل بين الوالدين المكلفين بالرعاية المشتركة وإذا لم يتفق الوالدان على اسم العائلة أو إذا لم يُحدد اسم الأسرة للطفل، يحصل الطفل على اسم عائلة أمه . إذا كان أحد الوالدين هو المسؤول الوحيد عن الرعاية فإن له/لها حق التسمية.

3 - 2 الانفصال :

الانفصال يعني إلغاء الشراكة المنزلية مع بقاء الزواج . ويمكن أن يكون الانفصال بالاتفاق المتبادل.

ولكن إذا لم يكن هناك اتفاق، فإن الابتعاد وترك مكان الزوجية يُشكل مخالفة زوجية جسيمة . الهجر غير المبرر أو الذي ينطوي على سوء نيّة يشكل سبباً للطلاق.

نصيحة : يُمكن ابرام اتفاق فراق بين الزوجين . وفي إجراءات الطلاق اللاحقة، يحمي هذا الأخير من الادعاء بوجود ترك لا مبرر له أو سوء نية . يجوز أن ينص اتفاق الفصل أيضاً على رعاية الأسرة بعد الانفصال، (بالإضافة إلى المطالبة بالنفقة للإطفال والزوجة) الأطفال والزوجة ويُمكن أن ينص أيضاً على حق التواصل مع الأطفال.

1-2-3 الحصول على شقة منفصلة مؤقتاً :

إنّ الحصول على سكن منفصل مؤقت بموجب المادة 92 فقرة 2 من القانون المدنى هو تسوية مؤقتة للنزاع . وهذا يَفترض مسبقاً أن التعايش مع الشريك أمر غير مقبول .

التهديدات الخطيرة أو الاعتداءات أو العنف تبرر هذا التدبير . تعد الإعاقات النفسية الناجمة عن الحياة المشتركة بالنسبة للقضاء سبباً مهم اً للحصول على سكن منفصل إذا كان هذا يهدد بأضرار صحية دائمة .

ويعترف القضاء بإدمان الكحول أو العلاقات غير القانونية في منزل الزوجية من قِبَل الزوج كأسباب شخصية هامة عندما يشكل البقاء في شقة الزوجية أخطاراً صحية دائمة ويجب تقديم طلب للحصول على شقة منفصلة مؤقتاً إلى محكمة المقاطعة المحلية .

ولا يتعين على المحكمة أن تحكم على السلوك في الماضي فحسب ، بل أيضاً على السلوك الحالي والمستمر مع مراعاة جميع ظروف الأسرة بما في ذلك مصلحة الطفل.

! انتبه : من خلال طلب الحصول على شقة منفصلة مؤقتاً لا يمكن الموافقة على الخروج النهائي من شقة الزوجيّة .بل يمكن للمحكمة أن توافق على الخروج المؤقت فقط.

3-3 أنواع الطلاق :

1-3-3 الطلاق بموافقة الطرفين (المادة 55 من قانون الز واج) :

ويفترض خيار الطلاق هذا أن الحياة الزوجية المشتركة قد ألغيت لمدة نصف سنة على الأقل فشل الزواج بصورة لا رجعة فيها . إ ن إبطال الشراكة الزوجية لا تعني(فقط) العيش المنفصل، ولكن الحقوق و الواجبات الزوجية (انظر صفحة 12) لم يعد يُنظر إليها : يعيش الزوج و الزوجة حياتهما بشكل مستقل عن بعضهما البعض

وثمة شرط آخر هو أن الزوجين قد اتفقا على نتائج الطلاق . وتشمل هذه التدابير مايلي:

- **الحضانة والإقامة بالدرجة الأولى بالنسبة للأطفال القاصرين جميعا؛**
- **ترتيبات التواصل مع أحد الوالدين الغير معني بشكل أساسي برعايتهم ؛**
- **نفقة الأطفال؛**
- **نفقة الزوجة؛**
- **توزيع الممتلكات والادخار والديون الزوجيّة.**

يجب على الزوج والزوجة معا تقديم طلب بالتراضي لدى المحكمة المحلية المختصة (آخر سكن مشترط) وفي معظم محاكم المقاطعات من الضروري تحديد موعد مسبق.

يُرجى الاستفسار في مكتب خدمة المحكمة الإقليمية الموعد عن طريق الهاتف رقم 05/760121-12300 من الاثنين إلى الجمعة من الساعة الواحدة ظهرا إلى الساعة 30 : 3 بعد الظهر.

يُمكن أن يُقدم طلب الاتفاق على الطلاق إلى المحكمة شفويا أو كتابياً.

منذ2013/2/1 يجب على الزوج والزوجة قبل الطلاق بالتراضي أن يُثبتا للمحكمة بأنهما حصلا على مشورة من شخص مناسب أو مؤسسة" حول الاحتياجات الخاصة لأطفالهم القصّر نتيجة للطلاق "استشارات الوالدين وفقاً لقانون العائلات مادة رقم 95 فقرة1 أ " .

هام : بدون هذه المشورة الأبوية لم يعد الطلاق بالاتفاق المتبادل ممكناً، تطلب المحاكم غالباً تقديم إثباتات فى الحصول على هذه الاستشارات.

تجد على الصفحة الرئيسية للوزارة الاتحادية (www.justiz.gv.at) قائمة بتلك المنظمات والأفراد الذين يُعتقد أنهم معتَمدون لأداء المشورة الأبوية وفقاً للمادة رقم 95 فقرة1 أ من قانون العائلات.

وفي معظم الحالات بعد أربعة إلى ستة أسابيع من تقديم الطلب، يُحدد تاريخ المحكمة لإجراءات الطلاق .ويتيح هذا التعيين فرصة مراجعة أو تصحيح الاتفاقات المقدّمة شفويا أو تحريريا وإضافة نقاط أخرى .وسيتم سؤال كلا الزوجين ما إذا كانا فعلا يريدان الطلاق، وإذا أكّدا على ذلك فإن الطلاق سيُعلن و يصبح نافذ المفعول بعد فترة الاستئناف التي تبلغ أربعة عشر يوماً . وحتى انتهاء هذه الفترة لا يزال من الممكن سحب طلب الطلاق .

وإذا كان اتفاق الطلاق المقدّم مكتوبا، يجوز للطرفين التنازل عن حق الطعن ويكون النفاذ القانوني للطلاق فورا، ولا يمكن في هذه الحالة سحب طلب الطلاق في وقت لاحق.

نصيحة: إذا رغب الطرفان الحصول على الطلاق بالاتفاق المتبادل بين الزوجين، ولكن قد لم يتفقا على النتائج المترتبة على الطلاق، يجوز من تدخل شخص أو أشخاص آخرون للوساطة فى الطلاق وممكن أن تكون هذه الوساطة مفيدة وأيضا لتسوية النزاعات . وفي معظم الحالات يعمل وسيطان محايدان مع الزوجين لإيجاد حل مقبول للطرفين لتبعات الطلاق . وسَيُشكل ذلك أساساً للوساطة في تسوية الطلاق و يتطلب من الطرفين طوعاً ونزاهة في الكشف عن جميع الوسائل المالية.

! في حين أن الطلاق بالتراضي قد يكون الطلاق الأسرع والأقل تكلفة في كثير من الحالات، فإنهّا ليست دائماً منفعة أو حسنة.

يجب الحذر عند التنازل عن النفقة : قد يؤدي ذلك إلى فقدان حق الضمان الاجتماعي**!**

ولذلك ينصح بالاستشارة الشخصية مقدماً.

2-3-3 الطلاق نتيجة ذنب (المادة 49 من قانون الزواج) :

يُعتبر أحد الزوجين مداناً إذا ارتكب أخطاء زوجية تؤدي إلى استحالة الحياة الزوجية والتى تؤدى إلى استحالة أستمرار الحياة الزوجية، يستطيع الزوج/ة في غضون ستة أشهر من علمه بخطأ الزوجية رفع دعوى الطلاق للمحكمة المختصّة.

الأخطاءالزوجية الممكنة :

هجرة شقة الزوجية بدون سبب أو بسوء نيّة ، الخيانة الزوجية، العلاقة الزوجية السلبية، تعاطي الكحول، العنف، (سوء المعاملة سواء للأم أو للأطفال) ، السب والإذلال، التخلي عن الالتزام بالنفقة، عدم الاهتمام بالترفيه المشترك... إلخ.

يناسب هذا القانون استحالة الحياة الزوجية المستعصية ويعني ذلك أن الاشتراك الروحي والعقلي والجسدي بين الزوجين لم يعد موجوداً . ومع ذلك لا يُمكن أن تُدمّر إلا عن طريق أحد الزوجين، أي إذا كان المدعى عليه قد ارتكب مثل هذا السلوك الذي يجعل من المستحيل على المدعي الاستمرار في الز واج . مثال على ذلك : الأب يُسيء معاملة ابنته، الأم ترفع دعوى طلاق.

ويجب على المدعي أن يُثبت سوء السلوك المزعوم، ومن المحتمل أن يرفع المدعى عليه دعوى مضادة يتهم الشريك أيضاً بسوء المعاملة . تحكم المحكمة على السلوك العام للطرفين وتستخدم من باب الاحتياط السلوكيات العائدة إلى ما قبل أكثر من ستة أشهر.

! يوجد كما في السابق طلاق الضرر!

الخيانة الزوجية والتسبب بالعنف الجسدي والأضرار النفسية الشديدة والأخطاء الزوجية الخطيرة.

هذه الأضرار هي المعيار الأساسي من أجل حق النفقة الزوجية ولتعويض تكاليف إجراءات الطلاق (انظر صفحة 38 تعويض التكاليف)!

3-3-3 الطلاق بسبب التفكك الأسرى منذ ثلاث سنوات (قانون الزواج مادة رقم 55)

يتم تعليق المشاركة المنزلية، عندما يعيش الزوجان في بيوت منفصلة وعندما يكونان مستقلين عن بعضهم البعض اقتصادياً، وعندما لا يكون بينهما مشاركة جنسية.

وبعد انقضاء ثلاث سنوات يمكن لكل من الزوجين أن يرفع دعوى الطلاق بسبب الاضطرابات العميقة التي لايمكن تعويضها (بسبب ما لا يقل عن ثلاث سنوات انفصال). تكون هذه الأضرار هي الخلفية لهذا الطلاق.

حق المُدعى عليه أو المدعي عليها في الطعن:

يستطيع المدعي عليه أن يطلب من المحكمة أن لا تمنح الرغبة في الطلاق عندما يحدد المدعى

مثلا(المغادرة أو الترك بدون سبب) سبباً للانهيار أو الفساد . والطلاق سيؤثر بشكل أصعب على المدعى عليه من استمرار المدعي بالزواج . تتضمن الأسباب المحتملة الوضع المالي أو المرض . وعلى المحكمة أن تزن هذه الأسباب :العمر، وصحة الزواج ومدة الزواج وأن تأخذها بعين الاعتبار.

ومن الممارسة العملية ، المصاعب الخاصة فقط تؤدي إلى الرفض . وعلى أية حال بعد ستة سنوات من الانفصال يجب منح الطلاق.

! يهدف هذا الشكل من الطلاق أساساً إلى حماية النساء اللواتي لا يعملن أو يعملن بدوام جزئي فقط لفترة طويلة بسبب إدارة المنزل وتربية الأطفال، وبالتالي فإنّ استحقاقات المعاش التقاعدي والمعاش التقاعدي للأرملة يُعتمد كاملا.

وإذا كان أحد الزوجين يعتمد على هذا الحق في المعاش" وبقى وحيدا " فإنه لاينبغي له أن يطلب الطلاق بنفسه . لا ينبغي للشريك/ة المهجور أن يحدد سبباً للطلاق في فترة الانفصال نفسها.

خطوتان ضروريتان للطرف المدعى عليه في الإجراءات:

يتعين على الطرف المدعى عليه أن يقدّم طلباً إلى المحكمة بأن:

1 - أن المدعي قد أخطأ (بالكامل أو الأغلبية) في انهيار الزواج؛ كذلك

2 - يُنطق الحكم في الذنب حسب المادة 61 فقرة 3 من قانون الزواج.

وإذا صدر الحكم بهذا الشكل من قبل المحكمة، فإن الطرف المدعى عليه محمي بموجب الزواج القانوني أى لها نفقة . نتيجة لذلك وبعد الطلاق لا يتم النظر في معقولية توظيف الزوج/ة المعال/ة ، بعد وفاة المعالين . حساب الأرامل أو معاش الأرملة ليس على أساس اتفاق الطلاق أو آخر دفعة نفقة ولكن كما في حالة الزواج القائم وفقاً لطريقة 40 % إلى 60 % يُرجى مراجعة مؤسسة التأمين المختصّة.

هذه الامتيازات في النفقة و قانون التقاعد تُطبّق إذا :

← كان الزواج قد استمر 15 سنة على الأقل .كذلك.

← أن يكون صاحب المطالبة قد بلغ سن الأربعين وقت صدور قرار الطلاق.

أو إذا كان عاجز اً.

أو يتواجد معاش لأطفالهما الأيتام الشرعيين.

مثال:

الطلاق العادي نتيجة ضرر(المادة 49 من قانون الز واج) الطلاق بموافقة الطرفين:

امرأة مطلقة تحصل على نفقة قدرها 150 يورو شهريا وفي حالة وفاة المعيل، تتحمل مؤسسة التأمين للمعاشات التقاعدية هذا المبلغ عند حساب معاش الأرملة.

الطلاق بعد ثلاث سنوات (على الأقل) من الانفصال مع الحكم بخطأ الزوج في حكم الطلاق (المادة 55 مربوطة بالمادة 61 من قانون الزواج) :

تحصل المرأة شهرياً على نفقة قدرها 150 يورو شهريا – توفي الزوج – تتحمل مؤسسة التأمين للمعاشات التقاعدية من % 40 إلى % 60 من المبلغ عند حساب معاش الأرملة = من % 40 إلى 60%من المعاش المستَحق للمتوفى.

! تنطبق على جميع أنواع الطلاق:

- ← في المحكمة الإبتدائية لا يوجد فرض تواجد محامٍ ، ولكن من المستحسن تواجد محامى، حيث أنه غالباً ما يتم التقليل مِن شأن النتائج المالية للطلاق.
- ← تعتمد محكمة المقاطعة المحلية على (آخر) مكان إقامة مشترك معتاد (محل الإقامة) .
- ← في محاكم المقاطعات توجد إمكانية تقديم الطلبات والشكاوي يتيح اليوم الرسمى (كل يوم ثلاثاء من الساعة 8 إلى الساعة 12) إلى قاضي المحكمة المختصة . في بعض المحاكم من المهم تعيين موعد عن طريق التليفون : 057760121-12300 .
- ← "لا يتم طلاق الشخص تلقائياً " فقط لأنه عاش منفصلا لبضع سنوات . يجب أن يصدر حكم الطلاق/ المصالحة من المحكمة ولا يحدث الطلاق إلاّ بعد تقديم طلب أو دعوى في المحكمة.

4-3 محتوى الطلاق :

1-4-3 الأطفال وحضانتهم عموماً :

يشمل هذا المصطلح:

الرعاية: المحافظة على الصحة والرفاهية الجسدية، الإشراف المباشر.

التربية: تنمية القوى الجسدية والعقلية والروحية والمعنوية ، تعزيز الميول والقدرات والتدريب الخ.

إدارة الأموال : مثال :طفل تعرض لحادث ويحصل على تعويض . أفضل وسيلة أن يُستثمر هذا المال ويتزايد.

الإنابة القانونية فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه وغيرها للطفل القاصر.

الأطفال الذين والديهما متزوجان :

يُمكن لكلا الوالدين في الزواج القائم حضانة أطفالهما حضانة مشتركة . أساساً يمكن لكل من الوالدين اتخاذ قرارات تخص الطفل بشكل مستقل عن الآخر، يكون التمثيل القانوني فاعلا إذا لم يكن أحد الوالدين موافقاً.

أمثلة: التسجيل في رياض الأطفال والمدرسة، التوقيع على الدرجات الدراسية، الاعتذار عن التغيب عن الدرس.

! يُشجع الوالدان على اتخاذ القرارات بالاتفاق.

هناك أيضاً أعمال التمثيل القانوني تتطلب موافقة كلا الوالدين :

أمثلة : تغيير الدين، إنهاء وضع سابق لأوانه، تغيير الاسم (الوضع القانوني غير واضح) .

وفيما يتعلق بالرعاية والتربية يجب النظر إلى رغبة الطفل القاصر . هنا تعتمد على هدف القاصر من جهة ومن جهة ثانية على قدرته على التبصّر.

مثال: طفل سنه 13 عاماً يختار كرة القدم وليس الآلة الموسيقية الكمان . هنا يجب أخذ رغبة الطفل بعين الاعتبار.

يستطيع ناضج قاصر (أكثر من 14 سنة) عن طريق محكمة الوصاية المختصة أن يقدم بنفسه طلبات تتعلق بالرعاية و التربية و حق التواصل.

أمثلة : يريد هذا الطفل أن يلتحق بمدرسة عليا معينة، والوالدان ضد هذه الرغبة .الطفل يريد أن يشرف الأب على تربيته ولا يريد أن يعيش مع الأم . الطفل لا يريد أن يحضر إلى التواصل القانوني بعد الآن.

وتنتهي وصاية الوالدين مع وصول الطفل لعمر 18 عاماً.

الأطفال الذين يولدون لأب وأم غير متزوجين:

- ← بموجب القانون تكون الحضانة للأم وحدها، بل وحتى في حالة التعايش القائم مع والد الطفل ، ومع ذلك قد يتفق الوالدان على حضانة مشتركة – انظر أدناه.
- ← يُعتبر الاعتراف بالأبوبة شرطاً أساسياً لجميع المطالبات المالية للطفل تجاه والد الطفل (على سبيل المثال نفقة الطفل).
- ← الأطفال لوالدين غير متزوجين هم أطفال شرعيين من الناحية القانونية ويحق للطفل الحصول على النفقة وحقوق التواصل والإرث والزواج وما إلى ذلك.

منذ 2013/4/1 هناك إمكانية أن يتحصل الطفل الذي لم يتزوج والده ووالدته على اسم عائلة(مشترك) .

! **جديد** يمكن للوالدين غير المتزوجين من خلال حضورهم بشكل شخصي إلى مكتب تسجيل الحصول على الحضانة المشتركة . يجب على أمناء السجلات إبلاغ الوالدين حول العواقب القانونية . ويجب أن تكون تصريحات كلا الوالدين متطابقة . بعد انتهاء فترة التهدئة الثمانية أسابيع يمكن التراجع عن الحضانة المشتركة دون التصريح بأي أسباب من كلا الوالدين، والحضانة فعّالة قانونياً .

هذا الخيار يحول دون وصول الوالدين إلى المحكمة، ولكن يمكن الاستمرار في الموافقة على الحضانة المشتركة.

مهم تُحدد الرعاية الرئيسية لأحد الوالدين اللذان لا يعيشان حياة منزلية مشتركة.

2-4-3 الحضانة بعد الانفصال / الطلاق :

وحقيقة أن الوالدين منفصلان أثناء الزواج القائم، ويعيش الطفل الآن مع الأم أو الأب أساساً ولا يغير الوصاية المشتركة .مع ذلك يجب على الوالدين إبلاغ المحكمة عن الانفصال في غضون فترة معقولة من الزمن مكان إقامة الطفل

مستقبلا (مكان إقامة الطفل لدى الوالد أو الوالدة) . للأب أو للأم الحق فى الإتصال الشخصي المناسب مع الطفل.

وأيضا (الطلاق) لايغير أساساً الرعاية المشتركة لأولياء الأمور مالم يتفق الوالدان أو تقرر المحكمة أن يكون لهما رعاية أحد الوالدين.

و إذا كانت الحضانة المشتركة بعد الطلاق لا تزال قائمة ، بالتالي فإنه يتعين على الوالدين إبرام اتفاق حول هذا الموضوع أمام المحكم . يتم رعاية الطفل أساساً عند من يمتلك المنزل منهما . إذا كان الأمر يتعلق بحل الحياة المشتركة مع بقاء الحضانة المشتركة كما في حال الطلاق، تبقى الحضانة المشتركة قائمة كما هي . ويجب أيضاً على الآباء و الأمهات تقديم اتفاق في أي منزل سيتم رعاية الطفل (مكان إقامة واحد من الأبوين) .

إذا حدث **إنهاء الحياة سويا** ووالدا الطفل لهما حق الرعاية سويا، تبقى الرعاية مشتركة مثل ما فى حالة الطلاق .يجب إخبار المحكمة عن إتفاق الطرفين بخصوص تحديد محل إقامة الطفل فى لأغلبية في حالة الفراق.

من يقيم فى هذا المكان له الحق بالكامل فى تحديد مكان الطفل . ولكن من الواجب عليه إبلاغ الوالد /ة عند الشروع فى تغيير مكان الإقامة بوقت كاف . وهذا لكى يعطى الطرف الآخر فرصة لإعطاء رأيه فى خطة الانتقال .يجوز للمحكمة أن تمنع هذه الخطوة إذا كان هذا الانتقال يهدد مصالح الطفل.

منذ تاريخ 2013/2/1 يجب على زوج الأب أو زوجة الأب والأقارب الآخرين في الأسرة، مثل الأخوة الكبار(مثلا أخوة شباب أو شابات غير أشقاء) الذين يعيشون مع الوالد أو الوالدة في البيت، عليهم حماية مصالح الطفل .وهؤلاء الأشخاص لهم أيضاً حق التمثيل . وهذا يعني إنهم قد يمثلون أحد الوالدين الذي هو الحاضن الشرعي في شؤون الحياة اليومية، ولكن فقط عندما تتطلب الظروف ذلك .

أمثلة : الاعتذار عن درس الرياضة، أو أخذ الطفل من الروضة.

ولحماية الطفل وحماية مصلحة الطفل، سواء في حالة الزواج القائم أو ما بعد الانفصال في الزواج أو الحياة المشتركة.

هناك الفرصة لتطبيق نقل حضانة الطفل في محكمة الأسرة.

مثال :عنف الزوج يؤدي إلى فصل السكن، أم الطفل تستطيع تقديم طلب الحضانة الوحيدة بالرغم من الزواج القائم . أما الأب غير المعني بالحضانة له دائماً الحق فى الحصول على معلومات عن الطفل وحق زيارة الطفل.

تبديل حضانة الأطفال:

تجري الإجراءات القانونية المتعلقة بالحضانة إذا لم يُقدّم بعد الطلاق أو الانفصال اتفاق بشأن الحضانة

أو الرعاية المستقبلية (مكان إقامة الوالد أو الوالدة) في غضون فترة زمنية معقولة، ولكن أيضاً إذا طلب أحد الوالدين المسؤول عن الحضانة أو المشارك في الحضانة(الحضانة المشتركة).

من الممكن أن تأمر المحكمة في الوقت الراهن بما يُسمى **"مرحلة المسؤولية الأبوية المؤقتة "** لمدة ستة أشهر على الأقل . مرحلة الاختبار هي ترتيبات الحضانة الحالية .تُكلف المحكمة أحد الأبوين، المسؤول الأساسي عن رعاية الطفل، وتمنح الآخر حق التواصل الكافي مع امكانية الالتزام برعاية وتربية الطفل .مع انتهاء الفترة المحددة (التي من الممكن تمديدها) تقرر المحكمة أخيراً وتحدد أي من الوالدين ليكون مسؤولا عن الرعاية الأساسية للطفل.

معيار القرار هنا هو مصلحة الطفل، مع الأخذ بعين الاعتبار استمرارية التربية والرعاية الشخصية فضلا عن مهارات الأبوين التربوية .ويستند أساس اتخاذ القرار إلى الخبرة في فترة المسؤولية المؤقتة للوالدين بما في ذلك أداء نفقة الطفل .

يمكن لكل من الوالدين التقدم بطلب إلى المحكمة للحصول على أمر حضانة جديد.

هام: يحق للحاضن الأصلي للطفل من حيث المبدأ في تحديد مكان إقامة الطفل. إذا لم يتم تحديد الرعاية الأولية بعد . ولا يجوز الإقامة في الخارج إلا بموافقة الوالد/ة أو موافقة المحكمة.

! من أجل تجنب النزاع فى الامتثال لاتفاقية لاهاي[2] فيما يتعلق بخطف الأطفال ننصحك بطلب موافقة الوالد الآخر إذا كنت ترغب في الانتقال إلى خارج البلاد مع الطفل.

[2] تهدف اتفاقية لاهاي الدولية بشأن الجوانب المدنية الدولية إلى ضمان العودة الفورية للأطفال الذين تم نقلهم أو احتجازهم بصورة غير متعاقدة في دولة متعاقدة.

3-4-3 حق الاتصال :

التواصل الشخصي بين أحد الوالدين الغير مسؤول عن الرعاية بشكل رئيسي وبين الطفل يكون بناء على علاقة مستقرة بين الوالدين والطفل . إن شرط حسن السيرة والسلوك هو جزء لا يتجزأ من حق الاتصال .

يتعين على كلا الوالدين الامتناع عن الكلام المهين أو تحريض الطفل على الوالد/ة الآخر.

ويتم تشجيع الوالد/ة الرئيسي/ة لرعاية الطفل على أن يحافظ على التواصل وأن لايؤثر سلباً بين الطفل والوالد الآخر الغير مسؤول عن الرعاية.

مبدئياً يمكن للوالدين الاتفاق على ترتيبات الاتصال خارج المحاكم، أي بمعزل عن السلطة أو المحكمة غير أن عدم التواصل أو عدم الرغبة في الحديث يتطلب اتفاقاً مكتوباً مع (وكالة رعاية الأطفال والشباب) أو المحكمة .ولهذه الغاية يمكن تقديم طلب للتسوية القضائية لحق الاتصال لمحكمة الأسرة المختصة (محكمة المقاطعة) حيث محل الإقامة المعتاد للطفل .

ترتيبات الاتصال القانوني ليست نهائية ولا يمكن إلغاؤها ولكن تغييرها ضروري إذا كان خطراً على مصلحة الطفل ويجب أن يوجّه التحديد الملموس لحقوق الاتصال دائماً حسب الحالة الفردية لمصلحة الطفل .معايير القرار هي عمر الطفل ونوع التعلق الحالي بالوالدين ، ولكن أيضاً الفرص المهنية والمسافة المكانية.

المبادئ التوجيهية الأساسية لتطبيق الاتصال القانوني :

يكون الاتصال بالنسبة للأطفال الصغار من 2 إلى 3 سنوات في مسافات أقصر ولكن لفترة أقصر. على سبيل المثال مرتين في الأسبوع لمدة 2 إلى 3 ساعات . ويمكن أن يتم الاتفاق مسبقاً على الإقامة لليلة واحدة اعتماداً على السندات الحالية للوالد الذي يعيش منفصلا .

وكلّما كان الأطفال أكبر سناً كلما كانت المسافة أطول بين الاتصالات وكلما كانت فترة الاتصال الواحد الزمنية أطول. إذا تم الاتفاق على حق الاتصال لمدة 14 يوماً في عطلة نهاية الأسبوع يجب إضافة يوم آخر خلال الأسبوع على الأقل خلال الأسبوع دون اتصال عطلة نهاية الأسبوع من أجل مشاركة الوالد– غير المسؤول عن رعاية الطفل بشكل أساسي- بحياة الطفل اليومية.

بالنسبة لأطفال المدارس ، غالباً ما يتم ترتيب عطلة نهاية الأسبوع للاتصال لمدة 14يوماً (غالباً ماتكون بعد الظهر حتى مساء يوم الأحد) ولكن هنا أيضاً ينبغي أن يكون هناك اتصال إضافي يوم واحد خلال الأسبوع.

في جميع الحالات يجب أن يُنظم حق الاتصال(في الأعياد وعيد الميلاد والفصح وعطلة نهاية الفصل وعطلة الصيف) وعيد ميلاد الطفل وفق اً لمصلحة الطفل.

وينبغي أن يكون الاتصال في أوقات عطلة (نهاية الأسبوع) مطابقاً للرعاية اليومية للطفل على حد سواء ، (إحضاره في أيام الأسبوع من المدرسة، و إنجاز الواجبات المدرسية) . نتيجة لذلك، ينبغي أن يكون الوالد/ة الذي يُجري الاتصال به أكثر مشاركة في المسؤولية الأبوية والتربوية . وهذا يخفف من أعباء الوالد/ة المسؤول عن الرعاية بشكل أساسي.

حتى الأجداد لهم الحق في التواصل ، إذا كانت الحياة الأسرية للوالدين واتصالهم الشخصي مع الطفل لا يُزعج .الأشخاص من الدرجة الثالثة مثل الأخوة غير الأشقاء، الشركاء السابقين للوالدين هؤلاء لديهم الحق بالاتصال الشخصي، إذا كان هناك ارتباط عاطفي بالطفل وإذا كان هذا لمصلحة الطفل.

- منذ إصدار قانون حق الطفل الجديد، يمكن أن ينفذ حق الطفل في الاتصال الشخصي ضد أحد الوالدين الغير راغب بالاتصال، شريطة أن يناسب ذلك مصلحة الطفل.
- الوالد الذي لا يقوم بدفع (نفقة الطفل) لا يفقد حق الاتصال بشكل أساسي . ومع ذلك إنّ الدفع المنتظم لنفقة الطفل سيأخذ بها فى الإعتبار مستقبلا كمعيار لإصدار القرار في الحضانة.

القواعد الإجرائية الجديدة:

منذ عام 2010 يمكن توفير خدمات رعاية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 سنة والتي تخدم الأطفال، والذى يعتبر موظف مختص وناطق شخصي أمام المحكمة لوجود حالات صعبة للغاية تتعلق بحضانة الأطفال والاتصال بهم.

نتيجة للقانون الجديد المتعلق بحقوق الطفولة ، يمكن إبتداءًا من 2013/2/1 إصدار تدابير إضافية مرفقة مما يجب أن يؤدي إلى تخفيف حدة النزاعات و التعجيل بإجراءات قانون الأسرة فعلى سبيل المثال ، غالبا ما يكون لدى المحكمة أخصائيون اجتماعيون يرافقون الأسر و يدعمونها أثناء المحاكمة و يحاولون التوصل إلى حل ودي . أما بالنسبة للأشخاص الذين تعينهم المحكمة في هذه الأثناء فإنهّم يساعدون بحضورهم واشرافهم على عودة الطفل والأسر إلى إيجاد حل يتفق عليه الطرفان.

يجوز للمحكمة أن تعين مرافقين عند الزيارة لتنفيذ نظام الإتصال بالأطفال . هؤلاء لهم الحق فى التواجد أثناء الزيارة ومراقبة كيفية إحضار الطفل وترجيعه ويساعد العائلة للتوصل إلى حل يوافق عليها الطرفين.

4-4-3 نفقة الطفل

نفقة الطفل مخصصة لتغطية احتياجات الحياة الكاملة للطفل . وتشمل أمور أخرى مثل الغذاء والملابس والرعاية الطبية وتكاليف السكن والتعليم والأنشطة الترفيهية .

ويتعين على الوالد/ة الذي لايهتم غالباً برعاية الأطفال أن يكون ملزماً بدفع النفقة . يقوم الوالد/ة الذي يعتني بالأطفال في الأسرة ويربيهم و يرعاهم بتأدية هذه النفقة على شكل خدمات طبيعية . تندرج في إطار الرعاية توفير السكن، الرعاية الشخصية، إعداد الطعام، تنظيف الملابس، الرقابة والعناية في حالة المرض.

يمكن المطالبة بهذه النفقة من مكتب رعاية الشباب المختص من وقت الانفصال أو الطلاق من مكتب رعاية الأطفال أو من المحكمة . (أو من موظف مختص لهذا)وهذا عن طريق تقديم طلب.

الأطفال الذين لم يصبحوا قصّر لهم الحق أيضا فى تقديم طلب.

هناك طريقة لتحديد النفقة للطفل وهى تسمى بطريقة (فى المائة) . الأساس هو متوسط الدخل الصافي للوالد المعال (تسديد المدفوعات الخاصة إلى 12 شهر)

من الولادة حتى سن 6 سنوات 60 % من 6 - 10 سنوات 18 %

من 10 - 15 سنه 20 % فوق 15 سنة 22 %

وإذا كان هناك التزامات أخرى تتعلق بالنفقة المطلوبة فينبغي أن تؤخذ هذه الالتزامات بعين الاعتبار يتم خصم 1 % لكل طفل آخر أقل من 10 سنوات .و 2 % لأطفال أكثر من 10 سنوات .يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار التزام نفقة الطليق/ة من 0 % إلى3 %

وقد ينتج عن النفقات الاستثنائية العاجلة حاجة تتجاوز النفقة الشهرية الحالية و تنشأ بمعدل غير منتظم .وغالباً تؤدي الحالة الخاصة اللازمة ولكن هذا يحتاج دائماً إلى دليل على التكاليف .

متطلبات خاصة : تقويم الأسنان وعلاج الأسنان وتكاليف الرعاية الصحية مثل : معالجة النطق أو المعالجة الفيزيائية وغيرها .

متطلبات غير خاصة : تكاليف رياض الأطفال، دورات الإنزلاق على الجليد، معدات الإنزلاق على الجليد، تكاليف مدرسة خاصة (ما لم يوافق الوالد المعيل) .

أما إعانة العائلة التي تعتمد على الدخل الخاضع للضريبة للأشخاص المعالين، فيتم احتسابها من مدفوعات النفقة، حيث يمكن تخفيض النفقة وفقاً لذلك .ويعتمد مقدار الاستقطاع على مقدار الدخل الخاضع للضريبة ومبلغ التزامات النفقة ويجب تحديده بشكل منفصل في كل حالة.

نصيحة: تجد خيار الحساب على : www.jugendwohlfahrt.at

(Werkzeuge: Familianbeihilfenrechner).

نوصي باستشارة شخصية للأسئلة الخاصة حول نفقة الأطفال:

على سبيل المثال :الالتزام بالنفقة خلال:

← وجود الخدمة المدنية

← السنة الاجتماعية الطوعية

← الجامعة / الدراسة التخصصية

← التدريس

3-4-5 نفقة الزوجة:

في كل من الزواج القائم أو الانفصال والطلاق، يجوز للزوجة أن تطالب بالنفقة .

الأساس في احتساب النفقة هو متوسط النفقة صافي دخل الموظفين . ويجب تضمين العمل الإضافي والإكراميات والممتلكات العقارية مثل إيرادات الإيجار. (المدفوعات الخاصة) المرتب 13 أو 14 الشهري تُحتسب بكاملها .

ويعتمد تقرير الدخل للموظفين المستقلين (العاملين لحسابهم الخاص) على متوسط صافي الربح للشركة (بعد خصم الضرائب) من السنوات المالية الثلاثة الماضية . تجاوز السحب الخاص للربح لذلك يجب أن يكون من السحب الخاص (على سبيل المثال : السحب النقدي، الاستخدام الخاص لسيارات الشركة).

النسبة المئوية كتوجيه مساعد للحساب:

← إذا كان أحد الزوجين ليس له دخل(بسبب تفرغه/ها لرعاية الأطفال على سبيل المثال)

تُحتسب النفقة له على هذا النحو :

من دخل الملزم بدفع النفقة (33 % من دخل الملزم بدفع النفقة (حساب مبسط : صافي الدخل الشهري x 14: 12 بالإضافة دخل آخر إن وجد) لكل طفل معال سيتم خصم 4% .

مثال : ربّة بيت مع طفلين، يكسب الرجل دخلا صافيا 1400 يورو شهرياً صافي × 14 : 12 = 1633يورو × 25 % (33%-8%) = 408 يورو وهذا نفقة الطرف الآخر.

← وإذا كان لكل منهما دخل، فإنّ النفقة التكميلية تتحدد ب 40 % من الدخل المشترك، مع خصم دخل الأشخاص المعالين . ويجب أن تؤخذ التزامات النفقة بعين الاعتبار مرة أخرى.

مثال : امرأة تحصل على دخل صافي 800 يورو والرجل يحصل على دخل صافي 1400 يورو، هناك طفلان تحت الرعاية :

1400 يورو × 14 : 12 = 1633 يورو

800 يورو × 14 : 12 = 933 يورو

دخل العائلة 2566 × 32 % (40 % - 8 %) = 821 يورو

خصم الدخل الخاص للمرأة 933 يورو

ليس للمرأة استحقاق النفقة.

! توجد المطالبة بالنفقة الزوجية بشكل أساسي أثناء الزواج القائم .تُفترض المطالبة بالنفقة بعد الطلاق (انظر الاستثناءات في الأسفل) أن الشخص الوحيد وغالباً المسؤول عن الخطأ مطلّق.

! في حالة الطلاق بالتراضي يمكن الاتفاق على موافقة الزوجين بصرف النظر عن الخطأ.

ولكن هناك أيضاً إمكانية النفقة دون خطأ، وهذا يعني حتى الزوج/ة المطلق في الغالب له حق النفقة.و الشرط هو أن الزوجين قد صمما حياتهما الزوجية بالاتفاق . يتم احتساب النفقة وفقاً لاحتياجات الحياة الملموسة.

يذكر القانون مجموعتين من القضايا ، نشرحها هنا على سبيل المثال:

1) تتخلى المرأة بالاتفاق مع الزوج عن مهنتها لصالح تربية الأطفال .في وقت الطلاق تهتم بطفلهما المشترك البالغ من العمر سنتين ← . لها الحق في الحصول على نفقة الزوجة المحدودة حتى بلوغ الطفل سن الخامسة.

2) تتفق الزوجة مع الزوج بعد ولادة أطفالهما أن لا تمارس أي عمل حتى خروج أولادها . تبلغ عند

الطلاق 48 عاماً .ونظر اً لعدم توفر فرص عمل مدرّة للدخل أو تدريب مهني فضلا عن عمرها ، لا تتوفر لديها فرص عمل كافية ← لها الحق بالنفقة المحدودة لمدة ثلاث سنوات.

- نفقة الزوجة بعد الطلاق لا تشمل التأمين الصحي . ويجب تطبيق التأمين الذاتي الطوعي في غضون ستة أسابيع بعد أن يُقدم طلب الطلاق بشكل قانوني وإلا ستكون هناك فترة انتظار مدتها ثلاثة أشهر.
- حتى النفقة بعد انتهاء الطلاق بالزواج من جديد أو تأسيس شراكة مسجلة (انظر الصفحة 13وما يليها) تؤدي الشراكة الجديدة إلى تعليق مؤقت لحق النفقة.

6-4-3 تقسيم الممتلكات الزوجية و المدخرات الزوجية والديون :

غرض التوزيع (= كمية التوزيع) :

الممتلكات الزوجية:

الأشياء المتحركة وغير المتحركة مثل أثاث المنزل (الموبيليا و غيرها) وشقة الزوجية.

المدخرات الزوجية:

كل شيء ذو قيم مهما كان والممكن الإنتفاع منه .

مثال : رصيد ادخار، رصيد منزلي، مطالبات التأمين على الحياة التي تم اكتسابها خلال الزواج القائم، ولا يشمل هذا التوزيع أساساً مخصصات المعاشات التقاعدية.

الدّين :

الديون المرتبطة بتكاليف الحياة الزوجية المرتبطة بشراء الممتلكات أو المرتبطة بالمدخرات .يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً عند التوزيع .

ولا يندرج في التوزيع الممتلكات المكتسبة في الزواج (قطعة أرض، منزل، شقة) والميراث . ولا تُدرج الهدايا من أطراف ثانية في التوزيع إلا إذا خُصصت هذه

الهدايا لكلا الزوجين .الهدايا المشكوك فيها من الأقارب (الآباء مثلا) تُضاف إلى ذلك الجزء الذي يتعلق بتقديم العطاءات

حتى الأغراض التي تم شراؤها بأموال أدخلت أحد الزوجين في الزواج والتي حصل عليها بالإرث أو أعطيت له/لها من قبل طرف ثالث (البدائل) لا تدخل في إطار التوزيع والشرط هو أن البدائل لا تزال محدودة بوضوح .أما القيم الزائدة التي تم استبعادها من التقسيم (أي الاستثمار في المنزل الذي يكتسبه الزوج/ة عن طريق الميراث) .

فضلا عَن الإيرادات الآتية من هذه البنود، فلن تندرج في المخصصات القابلة للتقسيم إلا إذا تم ذلك عن طريق مساهمة من الزوج الآخر (على سبيل المثال زيادة في قيمة شقة سكنية من قبل الزواج القائم) من تاريخ الطلاق.

يكون للطرفين خيار إقامة دعوى لتقسيم الممتلكات في المحكمة في غضون سنة واحدة إذا لم يتم بعد توزيع(توافقى).

تحديد المسؤولية عن الديون:

إذا كان كلا الزوجين المدينين الرئيسيين قد حصلا على قرض فهناك خيار تعديل العقد بأمر من المحكمة بحيث يكون أحد الزوجين ملزماً بالدفع بوصفه المدين الرئيسي والآخر يُعفى .يمكن للدائنين (البنك مثلا) أن يتوجه إلى هذا الخيار عندما يكون المدين/ة الرئيسي/ة سابقاً غير ملتزم بالتنفيذ، أوإذا كان التنفيذ من البداية ميئوساً منه يقدم هذا النموذج تقييد اً للإلتزام.

يقدم هذا النموذج تحديداً للمسؤولية، ولكن هناك مخاطر متبقية على الكفيل الافتراضي ولكن يجب أن يكون ملزماً بالدفع . يقدم طلب تحديد المسؤولية إلى المحكمة وتطلب المحكمة إرسال قرار البنك والبنك بدوره يقوم بتغيير.

4 الشراكة المسجلة:

4-1 المبررات والآثار القانونية :

مثل الزواج من حيث الاستمرارية والحقوق والالتزامات المتبادلة . وهو يقوم على إبرام الشراكة [3] المسجلة عقد ملزم بين شخصين راشدين من نفس الجنس . ويجب تسجيل هذا العقد أمام السلطة المحلية الإدارية وبحضور شخصي لكلا الشريكين.

وتُلزم الشراكة المسجلة بالحياة المشتركة والعلاقة الوطيدة والثقة بين الشركاء والتعامل اللائق والمساعدة المتبادلة .

تشكيل الشراكة المسجلة، ولاسيما الإدارة المنزلية والتوظيف كما هو الحال في الزواج يتم بالاتفاق والتوازن الكامل للمساهمات مبدأ المساواة في المشاركة .

يحتفظ الشركاء المسجلين بأسمائهم السابقة بشكل أساسي . ولكن من الممكن تقديم طلب تغيير الاسم مع التدبير . لذلك فمن الممكن قبول لقب الشريك أو اعتماد اسم مزدوج تشكل من ألقاب كلا الشريكين المسؤول عن تغيير الاسم هو السلطة الإدارية المحلية.

الشراكة المسجلة والأطفال

منذ تغييرقانون التبني فى عام 2013 أصبح من الممكن الآن للأزواج من نفس الجنس سويا تبني طفل الطرف الآخر. (تبنى طفل الطرف الآخر) .

منذ 2016/1/1 أصبح حق تبني الأطفال (الأغراب) متاحا أيضا للأزواج من نفس الجنس . هذا يعني أن الأزواج من جنسين مختلفين أو الأزواج المثليين لديهم نفس الشروط القانونية لتبني طفل.

بالإضافة إلى ذلك فإن الإنجاب **بمساعدة طبية** ممكن أيضا في الشراكة المسجلة.

بغض النظر عن إمكانية تبني(ابن الشريك/ة) إذا كان ذلك لحماية و دعم مصلحة الطفل الذي يعيش

[3] مفهوم الشراكة المسجلة هو مصطلح قانوني أنشأه قانون الشراكة المسجلة التي يتم الحفاظ عليها وفقا للقانون (وبالتالي لا وفقا للجنس) . أنظر نقطة1

في نفس المنزل مع هؤلاء الشركاء و المساعدة في ممارسة الحضانة بطريقة مناسبة (واجب تقديم المساعدة) . فضلا عن ذلك فإن الآثار القانونية للشراكة المسجلة تعادل إلى حد كبير آثار الزواج.

ينطبق ذلك على سبيل المثال على :

← النفقة للشريك/ة المسؤول عن إدارة المنزل أثناء الشراكة القائمة

← قانون العمل والإجتماع و الضمان الاجتماعي

← قانون الضرائب

← قانون الأجانب و قانون اللجوء

← قانون الميراث

← معاش الورثة (على غرار معاش الأرملة / الأرمل)

2-4 الانفصال / حل الشراكة المسجلة :

كما هو الحال في الزواج، فإن الشراكة المسجلة مُلزِمَة أيضا بالعيش معا .إمكانية إبرام اتفاق انفصال ، فضلا عن الحصول على شقة منفصلة مؤقتا بسبب عدم القدرة على التعايش معا أكثر .انظر صفحة 14.

باستثناء حالة إنهاء الشراكة المسجلة نتيجة لوفاة أحد الشركاء المسجلين سيتم حل الشراكة بقرار من المحكمة .

إمكانيات حل الشراكة المسجلة هي نفس إمكانيات الطلاق و تشمل مايلي:

← الحل بالتراضي (المادة 15 فقرة 5 من قانون الشراكة المسجلة) :

الشرط أن تُعلق الحياة المشتركة بين الشركاء في الشراكة المسجلة على الأقل نصف سنة واعتراف كلا الشريكين بانهيار مستعصي لشراكتهما لا يمكن تعويضه .يجب أن يتقدم كلاهما إلى المحكمة بطلب لحل الشراكة . ومن الضروري أن يتفق الشركاء المسجلون فيما يتعلق بالنفقة والممتلكات المترتبة على الحل(الفصل) .

←الحل نتيجة ضرر(المادة 15 فقرة 1 من قانون الشراكة المسجلة):

إن فسخ عقد الشراكة المسجلة ممكن برفع دعوى في المحكمة عندما يتم جلب المتهم بارتكاب أخطاء أدت إلى تدمير الشراكة .(انظر الطلاق نتيجة ضرر صفحة 16)

← **الحل بسبب إلغاء الشراكة المنزلية المشتركة منذ ثلاث سنوات (المادة 15 فقرة 3 من قانون الشراكة المسجلة) :**

بعد إلغاء الشراكة المنزلية على مدى ثلاث سنوات، يمكن للشريك رفع دعوى قضائية لحل الشراكة المسجلة نتيجة خلل عميق لا يمكن إصلاحه .

و على العكس من قانون الزواج، لا يمكن للطرف المدعى عليه النقض أي أن المحكمة تمنح قرار الحل بعد انفصال دام ثلاث سنوات.

3-4 محتوى ونتائج حل الشراكة المسجلة :

في إطار حل الشراكة بالتراضي يُنظم محتوى ونتائج الحل فيما يتعلق بالنفقة وتوزيع ممتلكات الشراكة والمدخرات والديون وحق النفقة بشكل أساسي للشريك الذي يتولى إدارة المنزل بالفعل خلال الشراكة القائمة بعد حل الشراكة المسجلة . يعرف قانون الشراكة المسجلة التزامات النفقة التالية :

← استنادا إلى قانون الزواج، ينص قانون الشراكة المسجلة على حق النفقة بما يتعلق بالضرر إذا تم حل الشراكة المسجلة بناء على خطأ وحيد لدى أحد الشركاء.

← وفي حالة الشراكات المتساوية للشركاء المسجلين يتعين على المحكمة أن تقدم حق النفقة للشريك غير المتمتع بالاكتفاء الذاتي .و يمكن أن يكون التزام النفقة هذا محدد بوقت.

← مع الحل بالتراضي يمكن الاتفاق على النفقة بين الشركاء.

وللحصول على تفاصيل أكثر عن النفقة و الحساب انظر الى الصفحة 27 وما يليها.

كما تم صياغة الأحكام المتعلقة بتوزيع الممتلكات (توزيع رأس مال الممتلكات، المدخرات، الدين) وفقاً لقانون الز واج .

ويتطبق ذلك أيضاً على إمكانية تقييد مسؤولية الديون المتعلقة بالشراكة.

ويعطي القانون أولوية لترتيب أمور التوزيع بالتراضي بين الشركاء على قرار المحكمة ، وإذا تعذر التوصل إلى اتفاق متبادل، يمكن التقدم بطلب التوزيع إلى المحكمة في غضون سنة واحدة بعد التدخل القانوني لحل الشراكة المسجلة.

لمزيد من المعلومات عن توزيع الممتلكات في حال الشراكة المسجلة، ينصح بشدة طلب المشورة الشخصية!

5 تكاليف المحكمة (بتاريخ 2016/1/1)

طلبات التواصل القانوني : مجانا

طلبات الحضانة : مجاناً

الطلاق بالتراضي :

طلب الطلاق : 279 يورو

مفاوضات التسوية : 279 يورو

(غالبا يتقاسمها الطرفان)

* إذا تم نقل ملكية لعقار (قطعة أرض، شقة) أو لإثبات مثل هذه الحقوق وهذا كجزء من تسوية الطلاق ترتفع التكاليف إلى 418 يورو.

دعوى الطلاق : 279 يورو

تحديد نفقة الأطفال : بدون مقابل

نفقة الطرف الآخر : تتحدد التكاليف طبقا على مبلغ النفقة

طلب توزيع الممتلكات : 320 يورو

طلب البت في مشروعية السكن المنفصل مؤقتا : 78 يورو

المساعدة القانونية :

إذا لم يتمكن أحد الطرفين من دفع تكاليف الإجراءات دون الضرر بالنفقة اللازمة له ولأسرته ، فمن الممكن طلب المساعدة القانونية من المحكمة المختصة.

تعفي المساعدة القانونية الطرف من رسوم المحكمة والشهود والمترجمين والخبراء. إذا كان التمثيل القانوني مطلوباً في الإجراءات، فإن هذه الإجراءات ستضاف مجاناً.

وقرار منح المساعدة القانونية يصدر من القاضي المسؤول عن القضية المعنية . في غضون ثلاث سنوات من منح المساعدة القانونية سيتم استعراض الحالة المالية للطرف مقدم الطلب عدة مرات . إذا تحسنت حالة الدخل بشكل واضح فيجب تسديد المبلغ السابق.

! لا تغطي المساعدة القانونية تكلفة التمثيل القانوني للطرف الآخر في حال ربح الأخير القضية.

6 تكاليف المحامى الموكل

بشكل أساسي يمكن الاتفاق على رسوم التمثيل القانوني مع المحامي (على سبيل المثال : معدل ساعة محدد أو نادر اً ما يتم الاتفاق على رسم مقطوع) إذا لم يكن هناك اتفاق، سيتم احتساب التكاليف وفقاً لقانون تعريفات المحامى، ومعايير الرسوم العامة أو قانون كاتب العدل.

وينطبق قانون التعريفات الجمركية للمحامين بصفة خاصة على الخدمات المتعلقة بالإجراءات القانونية . ووفقا لهذا القانون، تحسب المحكمة أيضاً مبلغ التكاليف التي يدفعها الطرف الخاسر إذا لم تنظم الخدمات القانونية في قانون تعرفة المحامي يمكن للمحامي احتسابها وفقاً لمعايير الرسوم العامة إذا تم توفير الخدمات التي ينظمها قانون التعرفة مثل إنشاء العقود ويمكن استخدام هذا القانون للتسوية.

قانون تعرفة المحامي :

يعتمد مقدار تكاليف التمثيل وفقاً لقانون تعريفات المحامي أى قيمة الدعوى ونوع الإنجاز،

وتقاس قيمة الدعوى (أتعاب المحامي) بمقدار المطالبة القابلة للنقاش : فكلما زادت قيمة الدعوى زادت أيضاً رسوم التمثيل القانوني .بالنسبة للدعوى التي ليس فيها مطالبة مقابل مال على سبيل المثال (دعوى الطلاق) توفر القوانين مبالغ معينة للدعوى. ثم عن دعوى الأمور الزوجية 4360 يورو.

يتم تقدير مبلغ قيمة النزاع لحساب نفقة الزوجية ونفقة الأطفال طبقا لدخل الطرفين . (مثلا : إذا كان مبلغ النفقة المطلوب 300 يورو، إذا فإن قيمة النزاع تكون = 12 x300 = 3600 يورو) .

إذا تمت المطالبة بالكثير من الحقوق، تحسب جميع الدعاوي مجتمعة.

مثال: الطلاق المتنازع عليه (الدعوى حسب قانون تعرفة المحامي) : 4360 يورو

قضية النفقة 3600 يورو

تكلفة الدعاوي المجتمعة 7960 يورو

نصيحة : إذا كان يجري التفاوض على ممتلكات كبيرة، على سبيل المثال : قطعة أرض، فمن المستحسن التوصل إلى اتفاق مع المحامي الذي يمثل قيمة المطالبة، من ثم يمكن الاتفاق على أساس تقدير الرسوم ليس القيمة الفعلية للممتلكات، ولكن مبلغ أقل.

وبشكل أساسي قد يتم فرض رسوم على كل خدمة مقدمة لصالح العميل. وهذا لا يشمل فقط التمثيل في المحكمة ولكن أيضاً على سبيل المثال : المكالمات الهاتفية مع العميل/العميلة مع السلطات أو كتابة الرسائل .وتختلف التكاليف المستخدمة بند التعريف المبين اعتماداً على طبيعة أداء المحامى .على سبيل المثال : تحسب رسوم الدعوى حسب بند التعريف 3 والمكالمات حسب بند التعريف 8 .

أمثلة عن تكاليف دعوى الطلاق المتنازع عليه (اعتباراً من2016/1/1)

قيمة الدعوى 4360 يورو(بدون دعوة مضادة)

الدعوى :	154.90 يورو
مذكرة الدعوى التحضيرية :	154.90 يورو
التفاوض للساعة الأولى :	154.90 يورو
(نصف المبلغ لكل نصف ساعة)	
مذكرة دعوى موجزة :	15.90 يورو
الاستئناف :	193.50 يورو

من تكاليف المحكمة ما يسمى الخدمات الإضافية، مثل الاجتماعات، المكالمات الهاتفية أو الرسائل ، وهذه لا يتم تحصيلها بشكل فردي، ولكن تؤخذ بعين الاعتبار مع رسوم إضافية مقطوعة (المعدل القياسى) . ويصل هذا المعدل إلى 10170 يورو بالنسبة لقيمة الدعوى 60 % من قيمة مبلغ النزاع التى تتجاوز 50 % بالنسبة لمعظم الدعاوي كما للمفاوضات، التمثيل القانوني خارج مقر ثابت يضاعف سعر الجلسة. (على سبيل المثال : مكان مكتب المحاماة هو في لينز و المفاوضات تتم في المحكمة المركزية في تراون) . يحسب الاستئناف و الرد على الاستئناف ثلاثة اضعاف الجلسة . وإذا تواجدت جلسة الاستئناف خارج المكتب يُطبق حساب الأربع أضعاف الجلسة.

وبالتالي حسب المثال أعلاه ستكون تكاليف الدعوى و ساعة المفاوضات (التي لا تعقد خارج مكان مكتب المحاماة) كما يلي:

الدعوى :	194.90 يورو
بالإضافة إلى 120 % سعر الجلسة :	185.88 يورو
التفاوض للساعة الأولى :	154.90 يورو
بالإضافة إلى 60 % سعر الجلسة :	92.94 يورو

يضاف إلى صافي هذه التكاليف ضريبة القيمة المضافة وأي نفقات نقدية .

فيما يتعلق بالتكاليف التي تمنحها المحكمة للطرف الذي يكسب القضية كتعويض تعتبر الخدمات الإضافية دائماً على شكل الجلسة .

من جانب آخر يختار الممثل القانوني (المحامى) ما إذا كان يحسب وفقاً لمعدل قياسي (سعرالجلسة) أو فاتورة كل خدمة إضافية بشكل منفرد.

نصيحة : في أول لقاء مع المحامى، ينبغي توضيح شكل احتساب التكاليف . و المطالبة بالفاتورة المؤقتة قد تكون مناسبة أيضاً .وبالتالي فمن الممكن بالفعل تقييم أفضل مستوى التكاليف خلال الدعوى.

تعويض التكاليف:

في الإجراءات المدنية المعنية مثلما في دعوى الطلاق أو نفقة الزوج، يجب على الطرف الذي يخسر الدعوى أن يعوض الطرف الذي ربح الدعوى .والطرف الرابح لن يتم تعويضه إلا عن نسبة التكاليف التي تتناسب مع ربحه هو بالضبط نصف المبلغ المطلوب الذي تمنحه أو تنطق به المحكمة في قضية الطلاق.. ويتحمل طرفا الدعوة التكاليف مناصفة .

باستثناء الدعاوي مثل دعوى النفقة للقصّر أو الحضانة أو دعوى الاتصال لا يوجد بالأساس أي تعويض.

مركز المرأة المستقل

عروض من وللمرأة:

استشارة قانونية :

← الحياة المشتركة / المساكنة

← " وقائي " استشارة قانونية في تأمين دخل المرأة

← قانون العائلة والزواج (الانفصال، الطلاق إلخ)

← حقوق الطفولة (الحضانة،حق الاتصال، النفقة)

← العنف الجنسي / الجسدي

استشارة نفسية اجتماعية

← مشاكل التربية في حالات الانفصال و الطلاق

← في مشاكل الحياة

← تجارب العنف

مواعيد الاستشارة فقط بعد تحديد موعد هاتفي أًا!

الاستشارات مجانية وسرية!

الدعم القانوني و النفسي و الاجتماعي
للضحية في الدعاوى الجنائية

← العنف الجسدي

← العنف الجنسي

← المطاردة (الارهاب النفسي)

الدعم النفسي الاجتماعي ممكن أيضاً في الدعاوى المدنية التي لها علاقة بالقضايا الجنائية.

الوقاية بالعروض التعليمية:

← دورات تدريبية للدفاع عن النفس

← مجموعات المساعدة الذاتية

← المعلومات والمحاضرات المتخصصة

← " ليس معنا" - ورش عمل للوقاية من العنف الجنسي

المكتبة المتخصصة

جمعية مركز المرأة المستقل مدعمة من :

مكتب المرأة في مدينة لينز

يمثل مكتب المرأة فى مدينة لينز مصالح نساء لينز بهدف تعزيز المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل في جميع مجالات المجتمع .المهمة الرئيسية للمكاتب النسائية هي التنفيذ السياسي لاهتمامات واحتياجات ورغبات نساء مدينة لينز .

يطور مكتب المرأة في لينز ويدعم التدابير التي تواجه المساوئ الهيكلية للنساء. (مثال: ظلم الدخل) .

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين من المهم التغلب على النماذج القديمة وخلق وعي جديد بالمرأة في المجتمع وتتخذ تدابير محددة لزيادة وعي المرأة و معلوماتها وتوعيتها بما يخص المرأة. و كنقطة اتصال لقضايا المرأة وتمثيل مصالح جميع النساء في لينز، يجري تشجيع الشبكات النسائية على وجه التحديد، ويشارك الموظفون في مكتب المرأة في الشبكات المحلية و الإقليمية.

اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس .واليوم العالمى لضد العنف تجاه المرأة هو 25 نوفمبر .يوم المساواة في الأجور اليوم السنوي الذي تعمل فيه النساء بالمقارنة مع الرجال .يتم كما من قبل مناقشة التمييز بين الجنسين.

العروض الحالية على www.linz.at/ Frauen

يسعدنا زيارتكم أو اتصالكم

هاتف : **0732 / 70 70-1191**

Altes Rathaus, Hauptplatz 1,4041 Linz

www.linz.at/frauen E-Mail: frauenbuero@mag.linz.at

fachebook.com / FrauenStadtLinz

Frauenbüro

LINZ verändert

7 العناوين المهمة للنساء في لينز:

← مكتب المرأة في مدينة لينز

Altes Rathaus, Hauptplatz 1, 4041 Linz
Tel.: 0732 / 70 70–1191
www.linz.at/frauen
E-Mail: frauenbuero@mag.linz.at

← مركز المرأة المستقل

Starhembergstraße 10/2, 4020 Linz
Tel.: 0732 / 60 22 00, telefonische Voranmeldung
www.frauenzentrum.at
E-Mail: hallo@frauenzentrum.at

← معهد استشارة العائلة و الشباب في لينز

Rudolfstraße 18/1, 4040 Linz
Tel.: 0732 / 70 70–2700, telefonische Voranmeldung
www.linz.at
E-Mail: inst.fjb@mag.linz.at

← قسم المساعدة التربوية و الاجتماعية للعائلة و الشباب

Neues Rathaus, Hauptstraße 1–5, 4041 Linz
Tel.: 0732 / 70 70–2801
www.linz.at
E-Mail: sjf@mag.linz.at

← محكمة لينز الإبتدائية

Museumstrasse 10 (Eingang: Fadingerstraße 2), 4020 Linz
Tel.: 050 / 76 01–0
Amtstag: jeden Dienstag von 8 bis 12 Uhr
telefonische Voranmeldung

← نقابة المحامين في النمسا العليا

Gruberstraße 21, 4020 Linz
Tel.: 0732 / 77 17 30–0, telefonische Voranmeldung
www.ooerak.at
E-Mail: office@ooerak.or.at

العنف ضد النساء و الأطفال

← **مركز الوقاية من العنف**

Stockhofstraße 40 (Eingang Wachreinergasse 2), 4020 Linz
Tel.: 0732 / 60 77 60
www.gewaltschutzzentrum.at/ooe/
E-Mail: ooe@gewaltschutzzentrum.at

← **مركز المرأة المستقل،**

طوارئ المرأة في النمسا العليا، المركز المختص بالعنف الجنسي ضد النساء والبنات

Starhembergstraße 10/2, 4020 Linz
Tel.: 0732 / 60 22 00
www.frauenzentrum.at
E-Mail: hallo@frauenzentrum.at

← **بيت النساء لينز**

Postfach 1084, 4021 Linz
Tel.: 0732 / 60 67 00
www.frauenhaus-linz.at
E-Mail: office@frauenhaus-linz.at

← **محامي الأطفال و الشباب في النمسا العليا**

Kärntnerstraße 10, 4021 Linz
Tel.: 0732 / 77 20–140 01
www.kija-ooe.at
E-Mail: kija@ooe.gv.at

← **مركز حماية الأطفال لينز**

Kommunalstraße 2, 4020 Linz
Tel.: 0732 / 78 16 66
www.kinderschutz-linz.at
E-Mail: kisz@kinderschutz-linz.at

عناوين و مؤسسات مساعدة أخرى تجدها تحت العنوان

ملاحظات